

حكم إمامة الفاسق في الصلاة

دراسة فقهية مقارنة

Ruling on imaming a prostitute in prayer
Comparative Juristic Study

المدرس المساعد أمير محمد حسن

قسم الدراسات الإسلامية / كلية الشريعة الإسلامية / جامعة صلاح الدين / أربيل

ameermuhammad1512@yahoo.com

الملخص

جاء هذا البحث لبيان وتوضيح مفهوم الإمامة في الصلاة ومنزلتها في الشريعة الإسلامية، مستدلاً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال العلماء، وكما جاء لبيان حكم إمامة الفاسق في الصلاة، و تغليظ رمي المسلمين بالتفسيق، وشدة خطورته وخطورة عاقبته.

من المعلوم أن في الآونة الأخيرة بعد ما اشتعلت الأفكار العقدية والمذهبية وكذلك القومية المتطرفة في العراق، والتي أدت إلى فساد المجتمع وحلّ بأهلها الدمار والخراب من قتل ونهب وتشريد، كل ذلك بسبب كلمة أطلق معتقديها لغيره جهلاً أو زوراً، فرمي الناس بالكفر يستحل

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٨/٩/٢٥

القبول: ٢٠١٨/١٠/٣٠

النشر: شتاء ٢٠١٩

Doi:

10.25212/lfu.qzj.4.1.22

الكلمات المفتاحية:

Imamah, prayer

دمها و أموالها، فمن هنا نشعر بخطورة هذه المزلق الذي زلت قدم كثير من المسلمين، قائما أو قاعدا، حديثا وقديما، فإن اطلاق الفسق و البدع على الأئمة والخطباء وليدة من هذه الأفكار، وجاء بدون ضوابط شرعية التي وضعها العلماء من شروط وموانع، هذا ومما يؤدي إلى كارثة وخيمة، بدءً بترك صلاة الجمعة والجماعات خلف الإمام ، ومن ثم تكفيرهم و تفسيقهم، وقد وقع ذلك في كثير من المساجد اليوم؟!

من هنا رأيت الواجب يدعوني إلى كتابة هذا البحث لأبين أقوال علماء السلف والخلف في الصلاة خلف الإمام الفاسق، وعرض أدلتهم والرأي الراجح فيها، لعل الله أن ينفعنا به و يحفظنا من سوء القول والعمل، إنه ولي على ذلك وهو على كل شيء قدير..

Quranic verses

prophetic Hadiths

doctrinal ideas

radical nationalism

scientists

prohibitions

conditions

mosques

Salaf and Khalaf

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، جعل الأرض قرارًا وأحاطها بسبع سموات، جعل فيها أنهارًا وفجاجًا وجبالًا راسيات، أخرج منها نبات كل شيء وقدر فيها الأقوات، أنزل الغيث مباركًا والفلك بالخير في البحر جاريات، نحّمده تبارك وتعالى حمداً يليق بجلال الذات وكمال الصفات، ونعوذ بنور وجهه الكريم من السيئات والهفوات، ونسأله من نوره نورًا ننجو به من العثرات وحالك الظلمات، وأشهد

أن لا إله إلا الله ذو العرش رفيع الدرجات، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فهذا بحث بعنوان ((حكم إمامة الفاسق في الصلاة)) بينت فيه: مفهوم الإمامة، وفضلها وشروطها، ثم بعد ذلك بينت آراء العلماء وعرضت أدلتهم في حكم إمامة الفاسق في الصلاة، وتأتي أهمية هذا البحث لحاجة المسلمين اليوم إلى معرفة حكم ما يترتب على الإمام إن كان فاسقاً أو لم يستقم حاله، لأن بعض الناس يتساهل ويتسرع في رمي الفسق والكفر والبدع على غيره، لا سيما للأئمة والخطباء، بدون الضوابط التي وضعها العلماء في ذلك، من توافر الشروط وانتفاء الموانع، فلا يفرقون في المتلبس بالفسق مكفرة أو غير مكفرة، ويرى منهم التنطع والتشدد في أقوالهم والغلو في الحكم على غيرهم، فيزداد هذه الظاهرة يوماً بعد يوم ، ولا يرجع كما يظن البعض إلى الظروف الراهنة في العراق، بل كانت موجودة منذ القدم، وتسلسل ذلك التطرف والغلو بداية من الخوارج الذين كانوا يكفرون أصحاب رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إلى يومنا هذا، وأذواق الأمة الإسلامية مرارة هذه المسألة من سفك الدماء ، وهتك الأعراض، وغصب الأموال، بشتى الأساليب و الأفكار، وذلك مما يرون لأنفسهم مالا يرون لغيرهم.

وكما هو معروف إن التفسير والتبديع وكذلك التكفير من الأحكام الشرعية، مردها إلى الله ورسوله، ولا يجوز أن يُحكم على أحد إلا ببينة ودليل، بعد قيام الحجة وانتفاء الموانع.

وبين الغزالي- رحمه الله- خطر التساهل في التكفير فيقول: "والذي ينبغي الاحتراز منه التكفير ما وُجد إليه سببلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصّرّحين بقول: لا إله إلا الله محمّد رسول الله، كلّ ذلك خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهُونُ من الخطأ في دم لمسلم" (١).

ولذلك يقول ابن تيمية-رحمه الله-: "أهل العلم و السنة لا يكفرون من خالفهم ، و إن كان ذلك المخالف يُكفّرهم؛ لأن الكفر حكم شرعي. فليس للإنسان أن يعاقب بمثله كمن كذب عليك وزنى بأهلك

1) الإقتصاد في الإعتقاد، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، ص 248، دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان، ط1، 2004م .

ليس لك أن تكذب عليه و تزني بأهله؛ لأن الكذب و الزنا حرام لحق الله تعالى، و كذلك التكفير حق لله. فلا يكفر إلا من كفره الله و رسوله (2).

لقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم تحذيراً شديداً من خطر الذين يكفرون المسلمين؛ في الحديث الذي رواه ابوذر-رضي الله عنه- جاء بالتعليق والتحذير والزجر ممن ولج أخيه المسلم في دينه ويرميه بالتفسيق والتكفير، وتوعد فاعله بالوعيد الشديد العظيم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ((لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك)) (3).

وجاء في القصيدة النونية للإمام العلامة ابن القيم -رحمه الله- ويقول (4):

الكفر حقُّ الله ثم رسوله بالنعص يغبث لا بقول فلان

من كان ربُّ العالمين وعبده قد كفره فذاك ذو الكفران

أهمية البحث

تكمّن أهمية هذا الموضوع فيما يتعلق بالحكم على المرء فيما يعتقدّه أو يفعله في أمره الدنيوية والأخروية. لا سيما على الإمام الذي لا يستقم حاله .

أسباب اختيار البحث

(2) الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، 492/2، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ت: د. عبد الله بن دجين السهلي، ط1، 1426هـ .

(3) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل العسقلاني، كتاب الأدب، باب ماينهى من السباب واللعن، 10/479، برقم: (5698)، دار الريان، 1968م .

(4) القصيدة النونية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، 277/1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1417هـ.

- 1- حاجة المسلمين الماسة في معرفة الأحكام التي مردها إلى الله ورسوله.
- 2- تحذير المسلمين من الإفراط والتفريط في مسألة رمي الناس بالتفسيق وغيره من الأحكام التي مردها إلى الله ورسوله.
- 3- تساهل بعض المسلمين في هذه المسألة، وذلك مما أدى إلى تركهم للصلوات في الجمعة والجماعات، بحجة فسق الإمام .
- 4- أملا أن يكون هذا البحث سببا للرجوع إلى كتب علماء هذا الدين، والإسناد بأصول وضوابط التي وضعها العلماء في هذه المسألة .

هدف البحث

- تقليص مساحة التكفير والتفسيق والتبديع بصورة عامة، وذلك وفق معايير آراء العلماء.
- مداومة على إقامة صلاة الجماعة في المساجد.
- تغليظ رمي المسلمين وإخراجهم من الملة.
- إرجاع هذه الأحكام إلى الله ورسوله.
- الرجوع إلى الأصول والضوابط التي وضعها العلماء في إمامة الفاسق.
- أملي أن يكون البحث رادعاً لتكفير المسلم وتفسيقه ، لاسيما ممن أوقع نفسه في هذه القضية الخطيرة.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي القائم على تتبع النصوص وتحليلها وفق الخطوات التالية :

1. جمع الآيات القرآنية المتعلقة بموضوع البحث، مع ذكر السورة ورقم الآية.
2. الإستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالموضوع، وذكر اسم المصدر الذي تم منه أخذ الحديث، وتخريجه، ومن ثم بيان درجة الحديث.
3. قيام الباحث بالمسح الشامل في كتب العلماء فيما يتعلق بالحكم على المسلم بالتكفير والتفسيق وبيان تصنيف الفسق و درجاته، ومن ثم عرض آراء العلماء وأدلتهم في ذلك.
4. توثيق المصادر والمراجع في الهامش، (اسم الكتاب، المؤلف، الجزء والصفحة).

5. الإستناد على كتب الفقهاء، لاسيما كتب المذاهب الاربعة، والأخذ منها مباشرة، و نقل آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين، وبيان الرأي الراجح في المسائل المختلف فيها.
6. ترجمة الأعلام الواردة في البحث.

خطة البحث

انطلاقا من هدف البحث وأهميته، فقد جعلته من مقدمة و مبحثين، وانتهاء بالخاتمة والنتائج.

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياره.. ويتضمن المبحث الأول، التعريف بالإمامة ومفهومها في الشرع، وبيان فضلها وشروطها. وأما المبحث الثاني فخصصته لإستعراض أقوال العلماء في الحكم على الإمام عندما يتلبس بالفسق أو البدع ، والرأي الراجح فيها . ثم أنهيت البحث بالخاتمة و أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل مباركاً، نافعاً، خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في حياتي، وبعد مماتي، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله الأمين، نبينا، وقدوتنا، محمد بن عبد الله، وعلى آله، وأصحابه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

المبحث الأول

الإمامة في الصلاة، فضلها وشروطها

أولاً: مفهوم الإمامة (5)

الإمامة في اللغة :

قال الفيروزآبادي (6): (أمة: قصده كائتمه وأممه وتأممه ويممه وتيممه ... والإمامة والائتمام بالإمام) (7).

والإمام جفغء: أئمة، والإمام في الصلاة: من يتقدم المصلين ويتابعونه في حركات الصلاة. والإمام: من يأتهم به الناس من رئيس وغيره، محققاً كان أو مبطلاً، ومنه: إمام الصلاة، والإمام: العالم المقتدى به، وإمام كل شيء: قيّمه والمصلح له (8).

(5) لم أتعرض لتعريف كلمة الصلاة لشهرتها خوفاً من الإطالة.

(6) أبو طاهر مجيد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة والأدب، ولد بكارزين (بكسر الراء وتفتح) من أعمال شيراز. وانتقل إلى العراق، وجال في مصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند. ورحل إلى زبيد (سنة 796 هـ) فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل وقرأ عليه، فسكنها وولي قضاءها. وانتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، ومن تلاميذه الحافظ بن حجر، ومن مصنفاته: صاحب اللامع المعلم العجائب، الجامع بين المحكم والعباب، والقاموس المحيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شاميط. وقد بلغ اللامع المعلم العجائب تمامه ستين مجلدة. وتوفى في زبيد سنة 817 هـ. نقلعن: الأعلام للزركلي.

(7) القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، 77/4، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 8، 2005م.

(8) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، كتاب الهمزة، باب الهمزة في الذي يقال له مضاعف، ص48، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979م. ولسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري

لا يقتصر مهام الإمام بأن يتقدم المصلين ويتابعونه في حركات الصلاة فحسب، بل يترتب على الإمامة أمور ينبغي أن يتحلى بها، وتحتضن جملة من التعليم، والتذكير، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، ولا يخفى على أي مسلم أن هذه الأمور في منزلة مهمة، للقيام بما يرضي الله سبحانه وتعالى وإرشاد الناس الى الخير والصالح، والى ترك المنكر والبدع و الخرافات. ولما كان أمر الإمامة عظيما، دعا النبي صلى الله عليه وسلم للأمة بالرشد فقال: ((الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤمنين))⁽¹⁰⁾

فالإمامة تقام على من هو أفضل الناس وخيارهم في القراءة و العلم والخشية، كما قال الإمام أحمد-رحمه الله-: "ومن الحق الواجب على المسلمين ان يقدموا خيارهم وأهل الدين والأفضل منهم أهل العلم بالله الذين يخافون الله ويراقبونه... فالإمامة بالناس، المقدم بين أيديهم في الصلاة بهم على الفضل، فليس للناس أن يقدموا بين أيديهم إلا أعلمهم بالله، وأخوفهم له، ذلك واجب عليهم، ولازم لهم، فتزكو صلاتهم. وإن تركوا ذلك لم يزالوا في سفال وإدبار، وانتقاص من دينهم، وبعد من الله ومن رضوانه ومن جنته. فرحم الله قوماً عنوا بصلاتهم، وعنوا بدينهم، فقدموا خيارهم واتبعوا في ذلك سنة نبيهم-صلى الله عليه وسلم-، وطلبوا بذلك القرية إلى ربهم عزوجل"⁽¹¹⁾.

لذا فقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على اتخاذ إمام ولو كانوا ثلاثة نفر فقط، حيث قال عليه الصلاة والسلام: ((إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم))⁽¹²⁾. فإذا كانوا مأمورين شرعا باتخاذ إمام ولو كانوا ثلاثة فقط، فكيف إذا كانوا جمعا كبيرا، لا شك أن الأمر أعظم، لأن الإمامة في الصلاة ولاية شرعية رغم كونها تكمن مجموعة من الرسائل النبيلة يوجهها الإمام أثناء توليتها للإمامة، إلا أنها بسببها ينال فضلا كبيرا وثوابا عظيما، وقد روى عبد الله بن عمر -رضي الله

10 مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، 2 / 232، 337. رقم الحديث (7759)، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط1، 1995م.

11 رسالة الإمام أحمد في الصلاة، 14-15.

12 صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، 1 / 465، رقم الحديث (673)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ب.ط.

عنهـما-قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ثلاثة من كئبان المسك يوم القيامة: عبد أدى حق الله وحق مواليه، ورجل أمّ قوما وهم به راضون، ورجل ينادي بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة)) (13)

إمامة الصلاة تعتبر من أفضل الأعمال التي يتولّاها خير الناس ذو الصفات العالية من العلم والقراءة والعدالة وغيرها، والذي يتولى الإمامة يكون أفضل المسلمين علماً وقراءة، روى مسلم عن أبي مسعود الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سَلْمًا) (14) - أي إسلاماً .

وأول من نال شرف الإمامة على لسان النبي-صلى الله عليه وسلم- من الصحابة أبو بكر الصديق-رضي الله عنه- وهو أفضلهم وأعلمهم في هذا الشأن، وروي لنا عائشة -رضي الله عنها- فقالت: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَدِّئُهُ بِالصَّلَاةِ . فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُضَلِّ بِالنَّاسِ قَالَتْ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتَ غَمْرَ ، فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُضَلِّ بِالنَّاسِ قَالَتْ : فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ قُولِي لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتَ غَمْرَ ، فَقَالَتْ لَهُ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ لَأَنْثَرٌ صَوَاحِبٌ يُوسِفُ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُضَلِّ بِالنَّاسِ ، قَالَتْ : فَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ يُضَلِّي بِالنَّاسِ (15) ، ففهم الصحابة من تقديمه في الإمامة الضغرى استحقاقه الإمامة الكبرى.

13 الجامع الصحيح، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، في باب: البر والصلة، رقم الحديث (1986) وقال: حديث حسن غريب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م .

14 صحيح مسلم، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، 466/1، رقم الحديث(673).

15 المصدر السابق، في كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض أو سفر، رقم الحديث(673).

أولاً: الإسلام: أن يكون الإمام مسلماً، فلا تصح إمامة الكافر وهذا محل إجماع بين الفقهاء (20).

قال الشيرازي: " وَلَا تُصَحِّحُ إِمَامَتَهُ الْكَافِرَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ وَصَلَّى بِقَوْمٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِسْلَامًا مِنْهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ فُرُوعِ الْإِيمَانِ فَلَا يَصِيرُ بِفِعْلِهِ مُسْلِمًا ، كَمَا لَوْ صَامَ رَمَضَانَ أَوْ رَكَعَ الْقَالَ ، وَأَمَّا مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ : فَإِنْ عَلِمَ بِخَالِهِ لَمْ تُصَحِّحْ صَلَاتُهُ ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ صَلَاتَهُ بِصَلَاةٍ بَاطِلَةٍ ... " (21)

وقال ابن قدامة: " الْكَافِرُ لَا تُصَحِّحُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ بِخَالٍ سِوَاءِ عَلِمَ بِكُفْرِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَعَلَى مَنْ صَلَّى وَرَاءَهُ الْإِعَادَةُ ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَالْفَرَنْجِيُّ : لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ؛ لِأَنَّهُ انْتَمَى بِمَنْ لَا يَعْلَمُ خَالَهُ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ انْتَمَى بِمُحَدِّثٍ " (22)

لاتصح الصلاة خلف إمام متلبس بكفر صريح مطلقاً، سواء كان كفره اعتقاداً أو قولاً أو فعلاً أو تركاً، لكن لو ظهر للمسلم بعد قضاء الصلاة أن الإمام الذي صلى خلفه كافر فهل عليه الإعادة أم لا؟ والذي أراه -والله أعلم- إن علم أنه صلى خلف إمام كافر يجب عليه إعادة الصلاة، لأن من شرط صحة الصلاة أن يكون الإمام مسلماً، فالصلاة فرضت على المسلمين، فمن لم يصح صلاته لنفسه لا يصح لغيره أيضاً.

ثانياً: أن لا يكون متبعاً للبدعة المكفرة :

الفتاوى، لإبن تيمية، باب الإمامة ، 193/232. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الاندلسي،، 286/2 =، ت : ع : د : علي محمد معوض ، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط2 ، 2003م. (20) ينظر: المذهب في الفقه الإمام الشافعي، للشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، 185/1 ، دار الكتب العلمية، ب.ت.ط. المغني ، 431/2، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لإبن الرشد، 289/2 .

(21) المذهب، للشيرازي، 183/1 ،

(22) المغني ، 434/2، باب الإمامة وصلاة الجماعة ، مسألة (1140).

يشترط على الإمام أن يكون سالما من البدع التي يخرجها عن الملة، كبدعة الرافضة والجهمية والصوفية الذين يستغيثون بالأموات، ووقعوا إلى كفر الحلول⁽²³⁾ ووحدة الوجود⁽²⁴⁾.

وجاء في المغني: "عن مالك: أنه لا يصلي خلف أهل البدع. فحصل من هذا أن من صلى خلف مبتدع ملعن ببدعته، فعليه الإعادة"⁽²⁵⁾. وسنذكر أقوال العلماء في هذه المسألة بالتفصيل إن شاء الله.

ثالثا: العقل

يشترط في الإمامة أن يكون عاقلاً، وهذا الشرط أيضاً متفق عليه الفقهاء، فلا تصح إمامة السكران، ولا إمامة المجنون المطبق، ولا إمامة المجنون غير المطبق حال جنونه، ولئلا يعرض الصلاة للإبطال أثنائها، وذلك لعدم صحة صلاتهم لأنفسهم فلا تبنى عليها صلاة غيرهم⁽²⁶⁾.

رابعا: الذكورة :

يشترط في الإمامة أن يكون رجلا ، فلا تصح إمامة المرأة للرجل.

قال ابن حزم في "المحلى": "وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَمَّ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ وَلَا الرَّجَالُ ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ" (27).

(23) الحلول :ومعناه: أن الله تعالى يصطفي أجساماً يحلّ فيها بمعاني الربوبية، فيزيل عنها معاني البشرية، وأن الله تعالى يحلّ بالعارفين من أوليائه وأصفيائه. كما صرح بها الحلاج. نقلا عن: المعجم الفلسفي، لدكتور عبدالمنعم الحفني، ص380، ط1، دار النشر- مصر، 1990م.

(24) وحدة الوجود: تعني: "أنه ليس في الوجود إلا واحد هو الله، وكل ما يرى هو أجزاء منه تتعين بأشكال مختلفة". المعجم الفلسفي، لدكتور عبدالمنعم الحفني، ص380.

(25) المغني ، 434/2، باب الإمامة وصلاة الجماعة ، مسألة (1140).

(26) ينظر: المصدر السابق ، 426/2، الفقه على المذاهب الأربعة، للجزيري ، 646/1، دار الكتب العلمية-بيروت، ط4، 2011 م.

وقال ابن الرشد: "اتفق الجمهور على منعها أن تؤم الرجال؛ لأنه لو كان جائزاً، لنقل ذلك من الصدر الأول؛ لأنه أيضاً لما كانت سنتهن في الصلاة التأخير عن الرجال - علم أنه ليس يجوز لهنّ التقدم عليهم" (28).

يفئر موضوع إمامة المرأة للرجال في الصلاة جدلاً مستمراً في العالم الإسلامي، وقد ظهرت هذه المسألة في أوروبا وأمريكا واستروجها أعداء الإسلام بغفة لتغير دين الإسلام وطمس هوية المسلم في بلادهم، فلم يكتفوا بإمامة المرأة للرجال فقط في الصلاة، بل إبتدعوا الإختلاط الفاحش في صفوف الصلاة، بحيث يقف الرجل بصف المرأة السافرة المتبرجة. لو تبررون في جواز إمامة المرأة في الصلاة فما المبررو في الإختلاط والتبرج؟

فإن فقهاء المذاهب الإسلامية المشهورة المتبوعة في سائر بلاد المسلمين قد نصوا على حرمة أن تؤم النساء الرجال، وعلى بطلان صلاة الرجال الذين يأتون بالنساء.

خامساً: أن يستطيع الإمام بتلاوة سورة الفاتحة على وجه صحيح، لأن قراءة سورة الفاتحة في الصلاة بصورة صحيحة دون الخطأ واجبة على الأعيان، ولا يصح الصلاة إلا بها.

قال ابن قدامة -رحمه الله-: "ومن ترك حرفاً من حروف الفاتحة؛ لعجزه عنه، أو أبدله بغيره، كالأنغ الذي يجعل الراء غينا، والأرت الذي يدغم حرفاً في حرف، أو يلحن لحنا يحيل المعنى، كالذي يكسر الكاف من إياك، أو يضم التاء من أنعمت، ولا يقدر على إصلاحه، فهو كالأمي، لا يصح أن يأتهم به قارئ... وإن كان يقدر على إصلاح شيء من ذلك فلم يفعل، لم تصح صلاته ولا صلاة من يأتهم به" (29).

وقال النووي -رحمه الله- في شرح المذهب: تجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها، وهن أربع عشرة تشديدة في البسمة منهن ثلاث فلو أسقط حرفاً منها أو خفف مشدداً أو أبدل حرفاً بحرف مع صحة لسانه لم تصح قراءته ولو أبدل الضاد بالظاء ففي صحة قراءته وصلاته

(27) المحلي، لابن حزم، (167/2).

(28) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن الرشد، 289/2.

(29) المغني، 433/2.

وجهان للشيخ أبي محمد الجويني قال إمام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي وغيرهم (أصحهما) لا تصح وبه قطع القاضي أبو الطيب قال الشيخ أبو حامد كما لو أبدل غيره (والثاني) تصح لعسر إدراك مخرجهما على العوام وشبههم⁽³⁰⁾.

وجاء في معجم المناهي اللفظية: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ؛ بتخفيف الياء فيهما. فتشديد الياء في الموضوعين مُتَعَيِّنٌ، وفي تخفيفهما قلبٌ للمعنى؛ لو اعتقده الإنسانُ لَكَفَرَ. قال الخطابي: (ومما يجب أن يُراعى في الأدعية: الإعرابُ، الَّذِي هو عمادُ الكلام، وبه يستقيمُ المعنى، وبعدمه يَخْتَلُ وَيَفْسُدُ، وربما انقلب المعنى باللَّحْنِ حَتَّى يَصِيرَ كَالكُفْرِ، إن اعتقده صاحبه، كدعاء من دعا، أو قراءة من قرأ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، بتخفيف الياء من إِيَّاكَ، فَإِنَّ الإِيَّا [بتخفيف الياء]: ضياءُ الشَّمْسِ، فيصيرُ كأنه يقول: شَمَسَكَ نَعْبُدُ. وهذا كُفْرٌ. وأخبرني محمد بن بحر الرُّهني، قال: حَدَّثني الشَّاهُ بن الحسن، قال: قال أبو عثمان المازني لبعض تلامذته: عليك بالنحو؛ فَإِنَّ بني إسرائيل كَفَرَتْ بحرفٍ ثَقِيلٍ حَقْفُوهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِعِيسَى: (إِنِّي وَلَدْتُكَ). فقالوا: (إِنِّي وَلَدْتُكَ). فكفروا " اه)⁽³¹⁾.

وفي المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، في حكم الصلاة من أبدل الضاد أو الطاء أحدهما من الآخر أو بحرف غيره فقال: (وخلصا المرام ما ذكره ابن الهمام من أن الفصل إن كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد، وإن كان بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين، والطاء مع التاء قيل تفسد، وأكثرهم لا تفسد، وذكر صاحب المنية أنه إذا قرأ الطاء مكان الضاد المعجمتين أو على القلب فتفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة، وروي عن محمد بن سلمة⁽³²⁾ لا تفسد لأن العجم لا يميزون بين هذه الأحرف، وكان القاضي الإمام الشهيد يقول الأحسن فيه أن يُقال إن جرى

(30) المجموع شرح المذهب، للنووي، 347/3.

(31) معجم المناهي اللفظية ، ل بكر بن عبد الله أبو زيد، ص 167- 168 دار العاصمة- السعودية، ط3، 1996م.

(32) هو محمد بن سلمة بن عبدالله المرادي المصري الفقيه، كان ثبتا في الحديث، وذكره النسائي في مجلسه فوثقه بالتأكيد، وروي عنه مسلم و أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم، وتوفي سنة 248 هـ . أنظر : تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، 193/ 9، ط1 ، 1326 هـ ، دائرة المعارف النظامية- الهند.

على لسانه ولم يكن مميزاً وكان في زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته، وكذا روي عن محمد بن مقاتل⁽³³⁾ وعن الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد⁽³⁴⁾، قال الشارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة أنه يُفتي في حق الفقهاء بإعادة الصلاة، وفي حق العوام بالجواز، أقول هذا تفصيل حسن في هذا الباب والله أعلم بالصواب⁽³⁵⁾.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- ذكره في باب الإمامة فقال: " أما لا يقيم قراءة الفاتحة، فلا يصلي خلفه إلا من هو مثله فلا يصلي خلف الأتلى الذي يبذل حرفاً بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرج من طرف الفم كما هو عادة كثير من الناس، فهذا فيه وجهان:

منهم من قال: لا يصلي خلفه، ولا تصح صلاته في نفسه؛ لأنه أبدل حرفاً بحرف؛ لأن مخرج الضاد الشدق، ومخرج الظاء طرف الأسنان. فإذا قال: (ولا الظالين)، كان معناه ظل يفعل كذا.

الوجه الثاني: تصح، وهذا أقرب، لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه المخرجين، والقارئ إنما يقصد الضلال المخالف للهدى، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعنى المأخوذ من ظل، فلا يخطر ببال أحد، وهذا بخلاف الحرفين المختلفين صوتاً و مخرجاً وسمعا، كإبدال الراء بالعين، فإن هذا لا يحصل به مقصود القراءة⁽³⁶⁾.

(33) هو محمد بن مقاتل المروزي أبو الحسن الكسائي، سكن في بغداد مات بها، وروي عن ابن المبارك والدارودي ووكيع و مبار، قال عنه الخليلي: متفق عليه مشهور بالأمانة والعلم، وكان آخر من حدث عنه ابن جرير الطبري، توفي سنة 226هـ. تهذيب التهذيب، 469/9

(34) هو إسماعيل بن حسن بن علي الزاهد، كان إمام وقته في الفروع والأصول، توفي سنة 402هـ. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحى اللكنوي الهندي أبو الحسنات، ص 80، ت: محمد بدر الدين أبو فراس النعاني، دار الكتاب الإسلامي - مصر، ب:ت.

(35) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا علي القاري، ت: أسامة عطايا، ص 194، ط 2، 2012م. دار الفوثاني للدراسات القرآنية-دمشق سورية.

(36) مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، باب الإمامة 12/198، ت: عامر الجزائر، أنور الباز، دار الوفاء، ط 3، 2005 م.

مما سبق من أقوال العلماء ظهر أن طائفة منهم ذهب إلى صحة الصلاة خلف من لا يحسن القراءة في سورة الفاتحة ، وطائفة أخرى يرون بطلان الصلاة خلف الإمام الذي يلحن في قراءته لحنا جليا يغير المعنى، وذلك بحجة إما قرب المخرج وصفتها، أو أن الإمام من غير العرب؛ لا يسعه إعطاء كل كلمة حقها ومستحقها، فهذه المسألة يحتاج إلى تفصيل أكثر، والموضوع تتعلق بحال الإمام؛ هل هو من الناس الذي لا يعرف القراءة والكتابة؟ أم هو غير ذلك؟ وهل يجتهد الإمام بتعلم نفسه عند متقن للقرآن حتى يحسن قراءته، أم تهاون به؟ وهل الإبدال والتغيير يغير المعنى أم لا؟ وهل الذي يأتيهم بالناس إمام راتب، أم اختاره أحد المصلين فيما بينهم ؟ وفي تلك الأحوال كلها لا ينبغي أن نحكم عليهم جملة واحدة؟! ومن المعلوم أن الذي يتقدم إلى الإمامة يفترض أن يكون قارئاً وعالماً بما يصح به الصلاة ويبطله، إمتثالا لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: (يؤمُّ القوم أقرؤهم لكتاب الله)⁽³⁷⁾، فلا يجوز أن يأتيهم جاهل أو الأمي إن وجد القارئ في كل الأحوال.

أرى أن هذه المسألة متشابهة و يصعب الحكم عليه بهذا الإطلاق غير دقيق ومجانبا للصوب، لعدم توافر الشروط التالية فيه:

أولاً: أن يكون الإمام قادرا على إصلاح خطئه عند القراءة، لكنه لا يجتهد، بل يتهاون به.

ثانياً: أن يأتي الإمام عند قراءته بلحن جلي، بحيث يحيل المعنى ويغيره، سواء كان إبدلا لكلمة مثل (الضالين) ب(الظالين) أو تغييرا للحركة مثل كلمة (أنعمت) ب(أنعمث) أو إسقاطا للحركة مثل كلمة (إياك) بتخفيف الياء.

ثالثاً: لو كان الإمام إماما راتبا في المسجد، وكل إليه أمر الإمامة، فلا يجوز أن يتقدم عليه أحد ولو كان أفضل منه، إلا بإذنه أو عدم مجيئه عند الصلاة، لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم- (لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه)⁽³⁸⁾ يجب الصلاة خلف الإمام الراتب مهما كان حاله، إن لم يوجد مسجد قريب غيره، وذلك لوجوب صلاة الجماعة في المسجد، فقال النبي -صلى الله عليه

(37) تقدم تخريجه.

(38) صحيح مسلم، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم الحديث(673).

وسلم:- (فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم)⁽³⁹⁾. يعني: إن أخطأ الإمام فلكم الأجر ولهم الوزر⁽⁴⁰⁾.

وأفضل بيان تلك الكلمات الشائعة التي تكون سبب إبطال الصلاة في سورة الفاتحة، إن كان الخطأ دون العمد، وإلا يكفر صاحبه، منها:

- التشديدات: يجب إظهار جميع التشديدات في سورة الفاتحة وهي عشرة تشديدات دون البسمة. والتي تحتاج إلى عناية أكثر، كلمة [إِيَّاكَ] والتي تعني لا نعبد إلا إياك، لكن بتخفيفها [إِيَّاكَ] كلمة الإيا معناها: ضوء الشمس، فيكون يعنى: ضوء شمسك نعبد، فهذا شرك.
- كلمة [اهدنا] بالكسر مع الوصل أي: دلنا على الحق والعمل به، لكن قرأتها بفتح الألف [أهدنا] تأتي بمعنى: الإهداء أو الهدية.
- كلمة [أنعمت] بفتح التاء، لو تبدل الفتحة بالضمّة، [أنعمت] تبطل الصلاة. وكذلك كلمة [إِيَّاكَ] بـ [إِيَّاكَ] بكسر الكاف.
- كلمة [الضالين] جاء من الضلال، لكن كلمة [الظالين] تعني: ظل يفعل كذا، دام على فعله⁽⁴¹⁾.

(39) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه، برقم 694.

(40) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه، برقم 694.

(41) اختلف العلماء والقراء في حكم النطق الضاد والظاء، هل تبطل الصلاة أم لا؟ والذي أميل إليه - والله أعلم - رأي المذهب الذي يقول بعدم صحة الصلاة من لم يفرق بين الضاد والظاء في سورة الفاتحة، لأن حجة قرب المخرج، والصفة مردود؛ ولا تعتبر حجة، لأن هنالك حروف أخرى يخرج من مخرج واحد لكن كثير من الناس يفرقون بينهم مثل: [الصيف] بـ [السيف] لو جاز لكلمة [الضالين] بإبدالها لجاز لغيره أيضا، ومثلها كثير. لكن ينبغي التفريق بين حالة العجز والإضطرار. والله أعلم.

فلذلك حت العلماء على تحقيق الحروف بمخرجها وصفاتها في سورة الفاتحة، وجمهور العلماء يرون أن تغيير الحركة أو إبدال الكلمة أو تسهيل التشديد إذا كان يغير المعنى تفسد الصلاة ، على إعتبار أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة يجب الإتيان به على أكمل الوجه⁽⁴²⁾.

من هنا تأتي أهمية مارواه مسلم في صحيحه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ويقول: (يؤمُّ القوم أقرؤهم لكتاب الله)⁽⁴³⁾ فقال الإمام سحنون⁽⁴⁴⁾ في المدونة الكبرى: " قلت : لإبن القاسم فما قول مالك فيمن صلى وهو يحسن القرآن خلف من لا يحسن القرآن؟ قال : قال مالك: إذا صلى الإمام يقوم فترك القراءة انتقضت صلاته وصلاة من خلفه وأعادوا، وإن ذهب الوقت"⁽⁴⁵⁾.

مما ذكرنا سابقا كان مجملا لشروط الإمامة المتفق عليه لدى الفقهاء إلا وانها تحتاج الى التفاصيل لإعطاء كل شرط حقه ، لكن هنا ليس موضع بسط.

(42) المجموع شرح المذهب، للنووي، يحي بنشرف بن مري الحوراني النووي، 392/3، دار العلوم- القاهرة، 1972م. وأحكام قرأة القرآن الكريم، لمحمود خليل الحصري، ص 34-35 ، دار البشائر الاسلامية، بيروت- لبنان، ط10، 2011م.

(43) تقدم تخريجه.

(44) وهو الإمام العلامة ، فقيه المغرب، أبو سعيد، عبد السلام بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة بن عبد الله التنوخي، الحمصي الأصل ، المغربي القيرواني المالكي ، قاضي القيروان وصاحب " المدونة " ، ويلقب بسحنون ارتحل وحج. وسمع من : سفيان بن عيينة ، والوليد بن مسلم ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن القاسم ، ووكيع بن الجراح، وكان موصوفا بالعقل والديانة التامة والورع ، مشهورا بالجد والبذل ، وافر الحرمة ، عديم النظرير. وروي عن ابن عجلان الأندلسي قال : ما بورك لأحد بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- في أصحابه ما بورك لسحنون في أصحابه . فإنهم كانوا في كل بلد أئمة. . سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، 64/12 ، مؤسسة الرسالة، 2001م.

(45) المدونة الكبرى، للإمام مالك، رواية الإمام سحنون عن الإمام ابن القاسم، كتاب الصلاة، 177/1 ،

دار الكتب العلمية- بيروت، ط2 ، 2012م

المبحث الثاني

حكم إمامة الفاسق

تعريف الفسق في اللغة والإصطلاح:

أما الفسق في اللغة : الفجور. ويقال إذا خرجت الرطبة من قشرها؛ قد فسقت الرطبة من قشرها، والفأرة عن جحرها⁽⁴⁶⁾.

وأما في الاصطلاح: فعصيان وترك أمر الله تعالى، والخروج عن طاعته، وعن طريق الحق. ورجل فاسق: أي عصى وجاوز حدود الشرع. ويقال: فسق عن أمر ربه؛ أي خرج عن طاعته. والفسق أعم من الكفر؛ حيث إنه يشمل الكفر وما دونه من المعاصي كبائرها وصغائرها، وإذ أطلق يراد به أحياناً الكفر المخرج من الإسلام، وأحياناً يراد به الذنوب والمعاصي التي هي دون الكفر؛ بحسب درجة المعصية، وحال العاصي نفسه⁽⁴⁷⁾.

والفاسق عند الفقهاء: هو من اقتترف الكبيرة، أو داوم على الصغيرة.

(46) لسان العرب لابن منظور، 308/10. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، 502/4.

(47) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله

الحسيني الألوسي، 210/1، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ

. فتح القدير، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، 75/1، دار ابن

كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.

القسم الأول: أن ءكون صاءب البءعة والأهواء مؤءفة إلى الكفر، كمءكرف الؤوم الآءر وأسماء الله وصفاءه، أو كالفف فكبء الله ورسوله ، كغلاء الجهمفة والشفعفة ومن اعءقء بوءءة الؤوءء⁽⁵³⁾ والءلول والإءءاء من الصوفففن⁽⁵⁴⁾.

أءمع أهل العلم بلا ءلاف أن الصلاء ءلف المبءء الف فؤءف بءعءه إلى الكفر ففءرف صاءبها من الملة، ففر ءائز ففءب إعاءءها. وهءة بعض نصوصهم فف ذلك :

ءاء فف المءونة الكبرى : " سأءء مالكا عن الصلاء ءلف الإمام القءرف؟ قال: إن اسءققء أنه قءرف فلا ءصل ءلفه، قال: قلت: ولا الجمعة؟ قال: ولا الجمعة إن اسءققء"⁽⁵⁵⁾.

وءاء فف المففن: " وقال أبو ءاوء، قال أءمء: مءى ما صلفء ءلف من فقول: القرآن مءلوق فأء"⁽⁵⁶⁾.

وقال الكاسانف: " والصءفء أنه إن كان هوئ فكفره لا ءوز، وإن كان لا فكفره ءوز مع الكراهة"⁽⁵⁷⁾.

قال ابن ءفمفة -رحمه الله- : " وأما الصلاء ءلف المبءء فهءة المسألة ففها نزاع وءفصفل ، فإءا لم ءءء إماما ففره كالجمعة الفف لا ءقام إلا بمكان واءء ، وكالفعفءن ، وكصلواء ءء ءلف إمام

(53) والمراء بوءءة الؤوءء: أن الله ءعالى لا فوءء مسءقلا عن الأشياء، أو أنه نفس العالم، والأشفاء مظاهرف لءءه ءصءر عنه بالءءلف، أو ءففص عنه ففوض النور عن الشمس. فبعء ابن العربف من أبرز القائلفن بوءءة الؤوءء. المءعم الفلسفف، لءءءور عبءالمعم ءففن، ص380، ط1، ءار النشر- مصر، 1990م.

(54) من المءلوم أن الصوففة لها طرق ومناهء ومشارب عءفة، فمنهم من ءرصوا على مءابعة الرسول صلى الله علیه وسلم ومنهء ماكان عفله السلف الصاءفن، ومنهم سابق بالءفراف، ومنهم ءون ذلك إنءرفوا وابءءعوا ضلوا وأضلوا كءفرا ، ومنهم قائلون بالءلول والإءءاء والمقصوء هنا هءة الطائفة من الصوفففن. أمءال ءءاء وابن العربف وففرهم ممن ءبع مسلءهم.

(55) المءونة الكبرى، للإمام مالك، روافة الإمام سءنون عن الإمام ابن القاسم، ءءاب الصلاء، 1/177 ، ءار الكءب العلمفة- بفروء، ط2 ، 2012م

(56) المففن، لابن القءامة، باب الإمامة وصلاة الجماعة، 2/418.

(57) بءائع الصنائع ، لكاسانف، 2/124.

الموسم ، فهذه تفعل خلف كل بر وفاجر باتفاق أهل السنة والجماعة ، وإنما تدع مثل هذه الصلوات خلف الأئمة أهل البدع كالرافضة ونحوهم⁽⁵⁸⁾.

وقال النووي-رحمه الله- : " وكذا تكره وراء المبتدع الذي لا يكفر ببدعته وتصح، وإن كفر ببدعته فقد قدمنا أنه لا تصح الصلاة ورائه كسائر الكفار"⁽⁵⁹⁾.

مما أسلفنا من نقل نصوص العلماء في صحة الصلاة خلف الإمام الذي يكفر ببدعته، يتضح والله أعلم بأن الذي يكفر ببدعته ويظهره لا تصح الصلاة خلفه، لأن صاحب البدعة المكفرة لا تقبل صلواته ولا من صلى خلفه، وذلك يخرجهم عن الملة و يمنعه من قبول الصلاة، حاله كحال الكفار. غير الذي إذا تأول فيما عليه تأويلا سائغا، أو يضرر فيما يعتقده ولا داعية إليه، يجوز الصلاة خلفه. كما جاء في المغني: " قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: الرافضة الذين يتكلمون بما تعرف؟ فقال: نعم، أمره أن يعيد. قيل لأبي عبدالله: وهكذا أهل البدع كلهم؟ قال: لا إن منهم من يسكت، ومنهم من يفق ولا يتكلم. وقال: لا تصل أحد من أهل الأهواء، إذا كان داعية إلى هواه. وقال: لا تصل خلف المرجئ إذا كان داعية"⁽⁶⁰⁾.

وحقيقة الأمر في هذه المسألة متعلقة بتكفير أهل الأهواء والفرق الضالة، ويحتاج هذا الموضوع(التكفير المعين) إلى دراسة مفصلة مبنية على أقوال أئمة العلماء، وتواترت أقوال العلماء النهي عن تكفير المعين ما لم تقم عليه الحجة؛ من توافر الشروط وانتفاء الموانع. وعدم الجواز أن يحكم على أحد إلا ببينة ودليل من الكتاب والسنة. فلذلك وضعوا شروطا وموانعا فيمن يقع عليه إطلاق الكفر، كما قال ابن تيمية -رحمه الله- في تكفير أهل البدع والأهواء عند الفقهاء: " أن مذهب الأئمة مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين، ولهذا حكى طائفة عنهم الخلاف في ذلك، ولم يفهموا غور قولهم. فطائفة تحكى عن أحمد في تكفير أهل البدع روايتين مطلقا، حتى تجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعية المفضلة لعلي. وقال أيضا: " فلا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار لجواز ألا يلحقه الوعيد لفوات شرط، أو ثبوت مانع، فقد لا يكون التحريم بلغه، وقد يتوب من فعل المحرم، وقد

(58) مجموعة الفتاوى، 201/12.

(59) المجموع، للنووي، 34/4.

(60) المغني، لابن القدامة، باب الإمامة وصلاة الجماعة، 417/2.

تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم، وقد يبتهل بمصائب تكفر عنه، وقد يشفع عنه شفيع مطاع ... وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم يثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها⁽⁶¹⁾.

فمسألة التكفير من أهم المسائل في زماننا هذا والناس فيها بين الإفراط والتفريط.. طائفة تتساهل فيها فلم يكفر إلا من اعتقد الكفر؛ فالاستهزاء بأيات الله - عز وجل - ومقادات الشريعة والرضى بقانون الوضعي بدلا من حكم القرآن ليس كفراً إذا لم يعتقد ذلك.

وفئة أخرى وسع دائرة الكفر فكفروا بكل ذنب فاستباحوا دماء وأموال المسلمين وغلوا في التكفير، وقاطعوا المسلمين، وحكموا على المجتمعات بالكفر والانحراف عن الدين، ولا يستندون الى الأدلة الشرعية وآراء العلماء في ذلك، بل ولم ينظروا إلى الشروط والموانع وضوابط التكفير.

لكن مراد الشرع وقول الحق وهو الوسط بين هذه الطائفتان ، فلا تساهل في مسألة التكفير فالكفر يكون بالفعل والقول والاعتقاد، ولا تكفير بكل ذنب، ولا تكفير إلا بشروط وضوابط مع انتفاء الموانع.

لأن الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا ، بل هو إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة ، فيجب التثبت فيه غاية التثبت ، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

والأصل في المسلم الظاهر بقاء إسلامه ، حتى يظهر منه زوال ذلك بمقتضى الدليل الشرعي .

إن المتتبع لمنهج السلف في هذه المسألة يجده من أشد الناس تَوْفُقًا وإِحْجَامًا عن إطلاق التكفير، بل لم يكفروا أحداً إلا بالمتفق عليه دون المختلف فيه، ويرون أن تكفير الفعّين لا يَجُلُّ إلا بانطباق الشروط، وانتفاء الموانع، ولهذا يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ما نصه: "إذا قال

(61) المغني، لابن القدامة، باب الإمامة وصلاة الجماعة، 12/195-196 .

قولاً ففكون القول به كُفراً فلفقال: من قال بهذا القول فهو كافر. ولكن الشخص المعفن فاذا قال ذلك لا ففحكم بكفره، حتى تقوم ففله الحجة التي ففكر تاركها"⁽⁶²⁾.

ومن المؤسف أوقع فئة من المسلمين الفوم فف هذه المسألة، دون علم ولا درافة فف منهج السلف، وبداً نطاق الغلو فف التفسق والتكفر فف يتسع عندهم ففن بعد ففن ، بفتح ففشل من والى الحكام، بل ناهفك عن من سكت فف تكفرهم، وبشبهة فف معاونتهم ولو بشفء فسفر، سواء كان معهم أم لا، فهذا ففم جمهور الناس. فلا ففذرون لأحد لا بجهل ولا تأوفل، وفرون بأن كل جاهل فمكنه التعلم، فهذا قول ففر ففح، لأن الجهل أصناف وأقسام، فهذا جاهل لا فعلم الكتابة والقراءة، وهذا لا فتمكن من العلم بسبب كبر سنه أو ضعف عقله، وهذا جاهل بسبب تأوفل عرض له، وهذا جاهل بسبب شبهة، وهذا جاهل بسبب عدم فهمه، وهذا جاهل بسبب فهم فاسد، وهذا جاهل بسبب شفخ جاهل فثق به ومثل هذا كففير الفوم، إلى ففر ذلك من الأعذار والموانع، وعامة هؤلاء جهلة معذرون، بخلاف الجاهل المعاند فإنه لا ففذر.

وقال ابن عثفمف رحمه الله: " إذا قلنا : هذا كفر : فلا نحكم على كل فاعل أن ففكون كافرأ ؛ لأنه قد ففكون معذورأ ، أو ففشبهه ففله الحق ، أو ففكون مضطراً ارتكب هذه للضرورة ، فنصبر حتى نتفبن حال هذا المرء ، فاذا تفبن حاله وأن الرجل عنده علم ، ولكنه تجراً على ما ففصل به إلى الكفر؛ كُفْرناه"⁽⁶³⁾.

والضوابط التي وضعها العلماء فف حق (تكفر المعفن) من توافر الشروط و انتفاء الموانع نذكرها فففاجاز:

أما شروطه فف:

أولاً: أن ففكون مكلفا، وحدود التكلف ففدور على أمرفن هما أصلا التكلف العقل و البلوغ .

(62) الدرر السنفة الدرر السنفة فف الأجوبة النجفة ، مجموعة من العلماء ، المحقق: عبء الرحمن بن

محمد بن قاسم العاصف النجفف ، 244/8 ، ط6 ، 1996 م .

(63) لقاء الباب المفتوح، لابن عثفمف، (6/37).

ثانياً: ثبوت أن هذا القول أو الفعل أو الترك كفر بمقتضى دلالة الكتاب والسنة، فإذا لم يثبت أن هذا القول، أو الفعل، أو الترك كفر فلا يحل أن يحكم بأنه كفر لأن ذلك من القول على الله بغير علم.

ثالثاً: ثبوت قيامه بالمكلف، فلا يحل أن يرمى إنسان بالكفر لمجرد الظن .

رابعاً: القصد أو العمد فيما يقول.

خامساً: بلوغ الحجة قال سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: 115]، وقال عز وجل: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165].

وأما الموانع هي: ش

أولاً: الجهل: وهو خلو النفس من العلم، فيقول قولاً أو يعتقد اعتقاداً غير عالم بحرمته، كمن يعتقد أن الصلاة غير واجبة عليه، أو أن الله غير قادر على حشر الأجساد إذا تفرقت، والسبب وراء ذلك جهله بوجود الصلاة وقدرة الله جلا وعلا، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (كان رجل يسرف على نفسه فلما حضره الموت، قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فعل به ذلك فأمر الله الأرض فقال اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك فغفر له) رواه البخاري، فهذا رجل جهل قدرة الله جلا وعلا فظن أنه إذا أحرق ونثر رماده في البر والبحر فإن الله لا يقدر على جمعه، ولا شك أن الشك في قدرة الله جلا وعلا، والشك في البعث كفر، ولكنه لما كان جاهلاً غفر الله له.

ثانياً: الخطأ: وهو أن يقصد بفعله شيئاً فيصادف فعله غير ما قصد، كمن يريد رمي غزال فيصيب إنساناً، أو كمن يريد رمي كتاب كفر فيرمي كتاب الله جلّ وعلا، والأدلة على العذر بالخطأ كثيرة منها قوله تعالى: { وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ } (الأحزاب: 5)

رابعاً : الإكراه : وهو إلزام الغير بما لا يريد ، ففي هذه الحالة يكون المكروه في حلّ مما يفعله أو يقوله تلبية لرغبة المكروه دفعا للأذى عن نفسه أو أهله ، وهذا من رحمة الله عز وجل بعباده ولطفه بهم حيث لم يكلفهم ما يشق عليهم ، قال تعالى : { مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ }

خامساً : التأويل: إما أن يكون التأويل له وجه في الشرع أو في اللغة، كتأويل الأشاعرة والمتكلمين ليد الله عز وجل بالقدرة، أو الاستواء بالاستيلاء وأمثالهما بناءً على شبهة عندهم فلا يكفرون به.

وإما أن يكون التأويل ليس له مسوّغ في الشرع أو في اللغة، ويكون صادراً عن محض رأي وهوى. مثاله: تأويل الرافضة لقوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} - بالحسن والحسين أو تأويل غلاتهم الباطنية لقوله تعالى: {وَالثَّيْنِ وَالرَّيْثُونَ (1) وَظُورِ سَيْنِينَ} [التين: 1-2] بأنها علي وفاطمة والحسن والحسين!!

القسم الثاني: أن لا تكون بدعته مؤدية إلى الكفر كالخوارج والمعتزلة وغيرهم كثير.

والحكم في صحة الصلاة خلف أهل البدع والأهواء عند العلماء تكون على رأيين:

الرأي الأول: صحة الصلاة خلف المبتدع من لم يكفر صاحبه، مع الكراهة، وهو رأي الحنفية، والشافعية، ورواية مشهورة عن أحمد، والظاهرى، وابن تيمية وغيرهم.

وقال أيضاً: (وإمامة صاحب الهوى والبدعة مكروهة، نص عليه أبو يوسف في الأمالي، فقال: أكره أن يكون الإمام صاحب هوى وبدعة؛ لأن الناس لا يرغبون في الصلاة خلفه. وهل تجوز الصلاة خلفه؟ قال بعض مشايخنا: إن الصلاة خلف المبتدع لا تجوز. وذكر في المنتقى رواية عن أبي حنيفة أنه كان لا يرى الصلاة خلف المبتدع. والصحيح: أنه إن كان هوى يكفره: لا تجوز، وإن كان لا يكفره: تجوز مع الكراهة)⁽⁶⁴⁾.

قال الشافعي -رحمه الله-: " ومن صلى صلاة من بالغ مسلم يقيم الصلاة أجزأته ومن خلفه صلاتهم ، وإن كان غير محمود الحال في دينه ، أي غاية بلغ يخالف الحمد في الدين ، وقد صلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلف من لا يحمدون فعاله من السلطان وغيره"⁽⁶⁵⁾.

وجاء في المحلى: (عن أبي الأشعث قال: ظهرت الخوارج علينا فسألت يحيى بن أبي كثير فقلت: يا أبا نصر، كيف ترى في الصلاة خلف هؤلاء؟ قال: القرآن أمامك، صل معهم ما صلواها)⁽⁶⁶⁾.

وجاء في المغني: (قال نافع: كان ابن عمر يصلي مع الخشبية والخوارج زمن ابن الزبير، وهم يقتتلون. فقيل له: أتصلي مع هؤلاء، ومع هؤلاء، وبعضهم يقتل بعضا؟ فقال: من قال: حي الصلاة أحبته، ومن قال: حي على قتل أخيك المسلم، وأخذ ماله. قلت: لا)⁽⁶⁷⁾.

فيما نفهم من أقوال العلماء الذي ذكرناه سابقا، لا يجوز تهاون أو ترك الصلاة الجمعة والأعياد وغيره بحجة كون الإمام مبتدعا، لأن الحكم في مثل هذه المسائل تختلف باختلاف حال المبتدع، من كونه داعية إليه أو لا، فهل يخرجها من الاسلام أم لا .

واتفق العلماء أن تقديم المبتدع في الإمامة، لا يجوز مع القدرة على غيره، وتكره الصلاة خلفه إن وجدت إمام عادل، كما هو مقرر عند الشافعية، قال النووي -رحمه الله-: "وكذا تكره -أي الصلاة- وراء المبتدع الذي لا يكفر ببدعته، وتصح، فإن كفر ببدعته فقد قدمنا أنه لا تصح الصلاة وراءه كسائر الكفار، ونص الشافعي في المختصر على كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع، فإن فعلها صحت"⁽⁶⁸⁾.

الرأي الثاني: لا يصح الصلاة خلف المبتدع، وهو قول الإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد.

(65) الأم، للشافعي، 284/1 .

(66) المحلى، لابن الحزم، باب الصلاة خلف البر والفاجر، 3/129.

(67) المغني، لابن قدامة، باب الإمامة وصلاة الجماعة 2/418-419 .

(68) المجموع، 150/4.

ءاء فف المءونة الكبرى : (كان مالك فقول: إذا علمء أن الإمام من أهل الأهواء فلا تصل خلفه ولا فصلى خلف أءء من أهل الأهواء. قلت : فسألء عن الحرورفة⁽⁶⁹⁾؛ ما اءءلف فومئء عنءف أن الحرورفة وءبرهم سواء)⁽⁷⁰⁾.

وءاء فف المءنفف: (وقء روف عن أءمء، أنه لا فصلى خلف مءءء بحال. وفف رواففة: لا فصلى خلف مرءفء ولا رافضف، ولا فاسق، إلا أن فءافهم ففصلى، ثم فعفء)⁽⁷¹⁾.

وقال أفضا : " مءف ماصلفء خلف من فقول: القرآن مخلوق فأءء"⁽⁷²⁾.

والءنابلاء قالوا : (إمامة الفاسق ولو لمءله ءفر صءفءة إلا فف صلاة الجمعة والعفء إذا ءعءرء صلاءهما خلف ءفره فءءوز إمامءه للضرورة)⁽⁷³⁾.

قال ابن ءفمفة- رحمه الله- : " أن الأئمة مءففقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق، لكن اءءلفوا فف صءءها: فقفل: لا ءصح. كقول مالك، وأءمء فف إءءف الروافءفن عنهما. وقفل: بل ءصح. كقول أبف ءنففة، والشافءف، والرواففة الأءرف عنهما، ولم فءنازءوا أنه لا فبءف ءولفءه."⁽⁷⁴⁾.

(69) الحرورفة، أءء ألقاب الخوارء، وهم فرقة قءفمة مءسوبة على الإسلام، مءالففة فف مءءءءاءها الءفنففة، ظهرت فف السنواء الأءفرة من ءلافة الصءابف عثمان بن عفان؛ اءءءرء بالخروج على عف بن أبف طالب بعء معركة صففن سنة 37هـ؛ لرفضهم ءءكفم بعء أن عرضوه عفءه. وقء ارءبء الخوارء على مءف ءارفءهم بالءكفر والءطرف. وأهم عقائءهم: ءكفر أصحاب الكبائر، ففقولون بءءلفءهم فف النار، وفكفرون عثمان وعلف وطلءة والزفر وعائشة، ففقولون بالخروج على الءكام الظالمفن والفاسقفن، وهم فرق شءف. وقء وصفهم نبف الإسلام بأنهم كلاب أهل النار. وفلقب الخوارء بالحرورفة والنواصب والمارقة والشراة والبءاة والمءكمة. فبظر، الموسوعة المفضلة، 51/1.

(70) المءونة الكبرى، كتاب الصلاة الأول، 176/1.

(71) المءنفف، باب الإمامة وصلاة الجمعة، 418/2.

(72) المصءر السابق.

(73) . مجموع الفتاوف، 203/23.

والذف تففففن والله أعلم أن فف عدم صفة الصلاة خلف المبتدع والفاسق، ففحتاج إلى النظر فف الحال والعفن، كما ورد فف منهج العلماء فف ذلك، وسئل الإمام أحمد عن الصلاة خلف أهل البدع، قفل له هل كلهم تترك الصلاة خلفهم؟ قال: لا، إن منهم من فسكت، ومنهم من فقف ولا ففكلم...⁽⁷⁵⁾

وأجمع العلماء أن الصلاة الجمعة والعفدفن فسثنف من ذلك، أف لا ففوز لأحد أن ففخلف عنها بسبب فسق الإمام أو بدعته؛ لأنهما شعفرفة من شعائر الإسلام الظاهرة. وسئل ابن ففمفة- رحمه الله- عن خطفب قد حضر صلاة الجمعة، فامتنعوا عن الصلاة خلفه؛ لأجل بدعة فففه، فما هف البدعة الفف تمنع الصلاة خلفه ؟

فأجاب: فس لهم أن ففمنعوا أحداً من صلاة العفد والجمعة، وإن كان الإمام فاسقاً. وكذلك فس لهم ترك الجمعة ونحوها لأجل فسق الإمام، بل عفهم فعل ذلك خلف الإمام، وإن كان فاسقاً، وإن عطلوا لأجل فسق الإمام، كانوا من أهل البدع⁽⁷⁶⁾.

والصواب -والله أعلم- أن الصلاة خلف المبتدع جائز، لحدفث النفف-صلى الله عفبه وسلم- ففث قال: (فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم عفهم). وأفضا لتظافر أقوال العلماء فف ذلك، حتى وإن وجدت القدرة مع إمام عادل، مع أن الصلاة خلف إمام مستقفم حاله وبعبفا عن البدع أفضل و أولى، لأن الصلاة عبادة ففقفرب عبء إلى الله سبحانه وتعالى ففنبغف أءائها بأكمل الوجه.

الحالة الفائف: أن ففكون الإمام فاسقا من جهة الأعمال، مثل السرقة والزنى وشرب الخمر والغش فف ففعه، وما أشبه ذلك. فقد اختلف العلماء ففها على مذهففن:

المذهب الأول: ففرون بأن الصلاة خلف الفاسق من جهة الأعمال فصح. و به قال الحنففة⁽⁷⁷⁾ والشاففة⁽⁷⁸⁾ وروافة من الحنابلة⁽⁷⁹⁾. وأستدلوا على ذلك بما فأتف :

(74) الفقه على المذاهب الأربعة، للجزفرف، 678/1.

(75) المففن، باب الإمامة وصلاة الجماعة، 417/2

(76) مجموع الفتاوى، 204/23.

(77) بدائع الصنائع، فصل فف بفاان ما ففصلح للإمامة، 666/1.

- 1- حديث أبي ذر- رضي الله عنه- قال: قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يُؤخّرون الصلاة عن وقتها أو يميّتون الصلاة عن وقتها))؟ قال: قلت فما تأمرني؟ قال: ((صلّ الصلاة لوقتها، فإذا أدركتها معهم فصلّ فإنها لك نافلة [ولا تقل إنني قد صليت فلا أصلي]))⁽⁸⁰⁾.
- 2- وحديث أبي هريرة- رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: ((يكون لكم أمراء يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم))⁽⁸¹⁾.
- 3- ولأن جمعاً من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة، والجماعة، والأعياد خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون الصلاة، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف⁽⁸²⁾، وابن عمر كان -رضي الله عنهما- من أشدّ الناس تحزياً لاتباع السنة، واحتياطاً لها، والحجاج معروف بأنه من أفسق الناس، حتى كان عمر بن العزيز يقول: لو جاءت كل أمة بخبيثها، وجيئنا بأبي محمد- لغلبناهم، وأبومحمد: كنية الحجاج⁽⁸³⁾.
- 4- و أنس -رضي الله عنه- كان يصلي خلف الحجاج، وكذلك عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- وغيره من الصحابة كانوا يصلون خلف الوليد بن أبي معيط، وقد صلى بهم الصبح يوماً ركعتين، ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان عند عثمان -رضي الله عنه- فأقام عليه الحدّ، فجلده أربعين، ثم قال: جلد النبي -صلى الله عليه وسلم- أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلّ سنة وهذا أحب إليّ⁽⁸⁴⁾.

(78) المجموع، 134/4.

(79) المغني، باب الإمامة وصلاة الجماعة، 405/2.

(80) أخرجه مسلم، في كتاب المساجد، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام، برقم 648.

(81) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه، برقم 694.

(82) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب التهجير بالرواح يوم عرفة، برقم 1660، وباب الجمع بين الصلاتين بعرفة، برقم 1662، وباب قصر الخطبة بعرفة، برقم 1663.

(83) بدائع الصنائع، كتاب الصلاة، 666-667.

(84) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب حدّ الخمر، برقم 1707.

- 5- قال الإمام الشوكانى - رحمه الله -: "... وقد ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقفة الصءابة ومن معهم من التابعفن إجماعاً فعلىاً، ولا فبعء أن فكون قولفاً على الصلاة خلف الجائرفن؛ لأن الأمراء فى تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس، فكان الناس لا يؤمهم إلا أمرؤهم، فى كل بلءة فىها أمفر"⁽⁸⁵⁾. وقال: "والءاصل أن الأصل عءم اشءراط العءالة وأن كل من صءت صلأته لنفسه صءت صلأته لغيره... واعلم أن محل النزاع إنما هو صءة الجماعة خلف من لا عءالة له، وأما أنها مكروهة فلا خلاف فى ذلك"⁽⁸⁶⁾.
- 6- قال الإمام الطءاوى-رحمه الله-: "ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم"⁽⁸⁷⁾.

وقء تكلم الشارء كلاماً نففساً رءء فىه صءة الصلاة خلف الفاسق، وأن من أظهر بعءته وفسقه لا فرتب إماماً للمسلمفن؛ لأنه فسءءق التعزفر ءءى فءوب، وإن أمكن هجره ءءى فءوب كان ءسناً، وأما إذا كان ءرك الصلاة خلفه ففوت المأموم الجمعة والجماعة، فهذا لا فءرك الصلاة خلفه إلا مبعءع مءالف للصءابة، وكذلك إذا كان الإمام قء رءبه ولاة الأمور لفس فى ءرك الصلاة خلفه مصلءة شرعفة، فلا فءرك الصلاة خلفه بل الصلاة خلفه أفضل، فلا فءوز ءفع الفساد القلف بالفساء الكءفر، ولا ءفع أءف الضررفن بءصول أعظمهما؛ فإن الشرائء ءاءء بءءصفل المصالح وءكمفلها، وءعطفل المفاساء وءقلفلها، بءسب الإمكان، فءفوفب الءءع والجماعات أعظم فساداً من الاقءءاء فىهما بالإمام الفاجر، ولا سفما إذا كان ءءلف عنها لا فءفع فءوراً ففبفى ءعطفل المصلءة الشرعفة ءون ءفع المفسءة.

أما إذا أمكن فعء الجمعة والجماعة خلف البر فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر. وءفنئذ فإذا صلى خلف الفاجر من ففر عءر فهو موضع اءءءاء العلماء: منهم من قال: فعفء، ومنهم من قال: لا فعفء"⁽⁸⁸⁾.

(85) نفل الأوطار، 398/2.

(86) المصءر السابق، 399/2، و. الشءر المءءع لابن عءفمفن، 407/4.

(87) شءر العقفة الطءاوفة، ص 421.

(88) المصءر السابق، ص 423.

المذهب الثاني: لا تصء الصلاة خلف الإمام الفاسق من جهة الأعمال، وهو قول المالفة، وروافة عن الإمام أحمد.

ءكر الحطاب الرعفنف⁽⁸⁹⁾ فف مواهب الجللل أقوال المالفة فف الصلاة خلف إمام فاسق من جهة الأعمال منها:

الءكر الحطاب الرعفنل أقوال المالفة فف الصلاة خلف الفاسق من جهة الأعمال فف مواهب الجللل، منها(90):

1- قال ابن بشفر⁽⁹¹⁾: (القسم الثاني من موانع الإمامة، ما فرءع إلى الجوارء، وهو الفاسق بجوارءه كشارب الخمر وما فف معناه. وفف صءة الصلاة خلف من هءه حاله قولان: أحءهما: أنه لا تصء؛ لأنه إذا ارتكب كبفره أمكن أن فترك ما فؤتمن علفه من فروض الصلاة. والثانف: صءت إمامته؛ لأن فسقه فر متعلق بأءكام الصلاة، وهو خلاف فف حال، وإنما فنبغف أن فعءبر حاله. فان كان من التهاون والاسءزاء بءف فمكن أن فترك بعض الفروض، فلا تصء إمامته. وإن كان ممن اضطره هوى غالب إلى ارتكاب كبفره مع براءته من التهاون والجرأة، صءت إمامته. وهءا فعلم بقرفنة الحال)

2- قال ابن بزفر⁽⁹²⁾: المشهور إعاءة من صلى خلف صاحب كبفره أبءاً. وقال الأبهرف: هءا إذا كان فسقه مجمعاً علفه، كالزنا وترك الطهارة، وإن كان بتأوفل أعاء فف الوقت. وعلى هءا القول تكون الصلاة باءلة.

(89) هو شمس ءفن أبو عبء الله محمد بن محمد بن عبء الرحمن الطرابلسف المغربف، المعروف بالحطاب الرعفنل مالك، ف فقفه مالكة، من علماء المتصوففن. أصله من المغرب، ولء واشءهر بمكة، وماء فف طرابلس الغرب فف سنة (954)..نقلا عن: «الأعلام» للزركلف 3/ 542

(90) مواهب الجللل، 2/ 92-95

(91) هو أبو الطاهر إبراهيم بن عبء الصمء بن بشفر التنوآف المهءوف ، ألف كتاب التنبفه ءكر ففه أسرار الشرفة وكتاب جامع الأمهاء والتءهفب على التءهفب وكتاب المءءصر ءكر ففه أنه أكمله سنة 536. مائ شهفءا لم أقف على وفائه. أنظر: شجرة النور الزكة فف طبقات المالفة 2/ 352.

(92) أبو محمد، وأبو فارس، عبء العزفز بن إبراهيم بن أحمد القرشف التممفف التونسف المعروف بابن

3- وقال ابن حبفب⁽⁹³⁾: من صلى خلف شارب الخمر أعاا أبا، إلا أن فكون الوالى الذى أؤى إلفه الطاعة، فلا إعااة علفه، إلا أن فكون سكراناً ففنفذ.

وقال الإمام مالك فى الماونة: "لا فؤم السكران، ومن صلى خلفه أعاا"⁽⁹⁴⁾.

وأما المعتما عنا الحنابله اعم صاة إمامة الفاسق، سواء كان فسقه بفعل أو اعتقاا، إلا فى صلاة جمعة أو عففا أن تصلفا خلف ففره، فعنا ذلك تصح إمامته، ولا فجب الإعااة علفه لتلك الصلاة. قال ابن قمامة: " فأما الفجم والأعفاا فإنها تصلى خلف كل بر وفاجر"⁽⁹⁵⁾.

وقال فى الإقناع: (ولا فصح إمامة فاسق بفعل أو اعتقاا، ولو كان مستورا، ولو بمثله. ففم فسقه ابتاء

أو لا، ففعفا إذا علم، وفصح الجمعة والعفا بلا إعااة، إن فعذرت خلف ففره. وإن خاف أذى صلى خلفه وأعاا، نصاً. وإن نوى مأوم الانفراا، ووافقه فى أفعالها صح ولم فعاا، ففى ولو جماعة ص_____لوا خلفه_____ه)⁽⁹⁶⁾.

بزفة ، ففقه مالكى (من أئمة المذهب المعتما علفهم، اعتما علفه الشفخ ففلف فى فشهرفاته وترففحاته)، صوفى، مفسر، حافظ للحفاا والشعر والأاا، من أهل فونس، وُا عاف و فوفى بها (ولا فوم الاثفنا رابع عفر الماام عام 606 هـ ومات رابع ربفب الأوا عام 673 هـ) أنظر : معجم المفسرفن لعافا نوفهض ص512.

(93)الإمام العلامة ، ففقه الأناا أبو مروان ، عبا الملك بن حبفب بن سلفمان بن هارون بن جاهمة بن الصبابى عبا بن مرناس ، السلمى العباسى الأنااى القرطبى المالكى ، أاا الأعلام .سكن إببرة من الأناا ماة ، ثم اساقمه الأمفر عبا الرامن بن الحكم ، فرفبه فى الفتوى بقرطبة ، وانفراا ابن حبفب برئاسة العلم . وكان حافظا للفقه نبفلا ، إلا أنه لم فكن له علم بالحفاا ، ولا فعرف صحفحه من سقمفه ، فا عنا أنه كان ففسهل فى سماعه ، وفحمل على سبفل الإفااة أكثر روافئه . فوفى رحمه الله تعالى سنة 238 هـ . أنظر : سفر أعلام النبلاء ، 103/12 .

(94) الماونة الكبرى، 177/1.

(95) المغنى، باب الإمامة وصلاة الجماعة، 422/2.

(96) الإقناع فى فقه الإمام أاام بن فناى، لموسى بن أاام بن موسى بن سالم بن عفسى بن سالم الحجاوى المقاسى، ثم الصالفى، شرف الففن، أبو النجا، 165/1، اار المعرفة ببفروت - لبنان.

وقال ابن تيمية -رحمه الله-: "ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة...، فإن الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج، وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة، وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم مرة الصبح أربعاً ثم قال: أزيدكم؟ فقال ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة، ولهذا رفعوه إلى عثمان، وفي صحيح البخاري أن عثمان رضي الله عنه لما حصر، صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان فقال: إنك إمام عامة وهذا الذي يصلي بالناس إمام فتنة؟ فقال: يا ابن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أسأؤوا فاجتنب إساءتهم، ومثل هذا كثير⁽⁹⁹⁾."

رابعا: ولأن الفسق لما كان لا يبطل صحة الصلاة، ولم يكن ما يحتاج المأموم من إمامه إلا صحة صلاته فقط، وهي هنا صحيحة، وعليه فالصلاة خلفه صحيحة⁽¹⁰⁰⁾.

(99) بداية المجتهد، 226/1.

(100) مجموع الفتاوى، 198/23.

الخاتمة

وبعد أن يسّر الله لي أكملت هذا البحث أحمده حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأسأله العفو والمفغرة من زلل وتقصير، إن ربي بعباده لطيف غفور، وفي هذه الخاتمة توصلت إلى بعض النتائج، ومن أبرزها :

- 1) الإمامة منزلة ومهام ومسؤولية، فلا تقتصر الإمامة بمتابعة الحركات في الصلاة فحسب، بل تحوي جملة من الصفات العالية من العلم والقراءة ودعوة الناس إلى الخير والصلاح.
- 2) لا تصح الصلاة خلف السكران أو المجنون المطبق عليه، وذلك لأن صلاتهم لأنفسهم لا تصح، وعليه لا تصح لغيرهم أيضا.
- 3) قراءة فاتحة الكتاب ركن من أركان الصلاة، فينبغي على الإمام قراتها على وجه صحيح، متما لمخارج الحروف وصفاتها، لأن اللحن الجلي إذا كان مخلا للمعنى تبطل الصلاة، وصلاة من خلفه.
- 4) كلمة (الفسق) جاء في القرآن العظيم بمعان كثيرة، جاء تارة بمعنى المعصية، وتارة بمعنى الإثم، وتارة بمعنى المخالفة، وتارة أخرى الكذب، وأما أشد أنواعه فقد جاء بمعنى الكفر.
- 5) الفسق في الشرع ينقسم إلى قسمين: قسم يخرج صاحبه من الملة، وقسم آخر لا يسلب منه أصل الإيمان.
- 6) أجمع العلماء على عدم جواز الصلاة خلف الإمام الفاسق الأكبر الذي يسلب منه أصل الإسلام، أو متبعا لبدعة مكفرة التي تخرج صاحبها من الملة.
- 7) جواز الصلاة خلف الإمام الفاسق المرتكب الكبيرة، دون الإتيان بالكفر، مع الكراهة. أما إذا وجد إمام عادل مستقيم حاله أولى أن تصلي خلف إمام عادل، عند القدرة.
- 8) تواترت أقوال العلماء النهي عن تكفير المعين مالم تقم عليه الحجة الرسالية، ووضعوا ضوابط قيمة من توافر الشروط وإنتفاء الموانع.
- 9) المسارعة في التكفير والتفسيق والتبديع ليس من الأمور التي يمدح بها الإنسان ولا من الأعمال التي تدل على قوة الإيمان والعلم، وإنما تدل على عدم تورعه، وشر عقابه، يجب أن يحتاط الإنسان كثيرا في تكفير الناس الذي ظهر منه الإسلام ويعظم شعائره وقام بشرائعه وعباداته.



10) رمف المسلمفن بالتكفر و التفسفق و التبعفء حكم شرعف لا فءق أن فءكلم ففه إلا من فءسن الكلام فف الأحكام الشرعفة و مسائلها الكبار؁ و ضوابطه الشرعفة. لأن ذلك ءءرب عفه آثار عظفمة من ءفرق و ءءشت و هءر ءم و سلب المال و ففر ذلك من الآفء الوءفمة.

المصادر والمراجع

بعد كتاب الله عزوجل .

1. أحكام قرأة القرآن الكرفم، لمحمود خفيل الحصري، دار البشائر الاسلامفة، بفروت- لبنان، ط10، 2011م.
2. إرواء الفللل فف تخرفج أحادفث منار السبفل، للألبانف، محمد ناصر الالفن الألبانف، المكفب الإسلامف - بفروت، ط2، 1985م.
3. الاستغاثة فف الرد على البكرف، لفقف الالفن أبو العباس أحمد بن عبء الحلفم بن عبء السلام بن عبء الله بن أبو القاسم بن محمد ابن ففمفة الحرانف الحنبلف الالفمشف، مكفبة دار المنهاج للنشر والتوزفج، الرفاض - المملكة العربفة السعودفة ت: د. عبء الله بن دجفن السهلف، ط1، 1426هـ .
4. الأعلام، للزركلف، لخفر الالفن بن محمود بن محمد بن عفف بن فارس، الزركلف الالفمشف، دار العلم للمالففن، ط5، 2002م.
5. الإقتصاد فف الإعتقاد، لأبف حامء محمد بن محمد الغزالف الشافعف، دار الكفب العلمفة، بفروت - لبنان، ط2004، 1م .
6. الإقتناع فف فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عفسى بن سالم الحجاوف المقدسف، ثم الصالحف، شرف الالفن، أبو النجا، دار المعرفة بفروت - لبنان.
7. الأم، للشافعف، أبو عبء الله محمد بن إرفس بن العباس بن عثمان بن شافعف بن عبء المطلب بن عبء مناف المطلبف القرشف المكف، دار المعرفة - بفروت، ب: ط، 1990م .
8. بءافة المجهء ونهافة المقتصد، ابن رشد الحففء، أبو الولفء محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبف الانلسف، ت : ع : د : عفف محمد معوض ، عاءل أحمد عبءالموجود، دار الكفب العلمفة - بفروت ، ط2، 2003م
9. بءائف الصنائع، للكاسانف، علاء الالفن أبو بكر بن مسعود الكاسانف الحنفف ، ت-ع : عفف محمد معوض ، عاءل أحمد عبءالموجود، ط3، دار الكفب العلمفة ، بفروت ، 2010م.
10. تلخفص الحبفر فف تخرفج أحادفث الرافعف الكبفر، لابن حجر العسقلانف، أبو الفضل

- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1989م.
11. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط1 ، 1326هـ ، دائرة المعارف النظامية- الهند.
12. الجامع الصحيح، الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م .
13. الجامع الصغير للسيوطي، ضعيف الجامع الصغير وزياداته، للألباني، محمد ناصرالدين ألباني، المكتب الإسلامي، ط3، 1988م .
14. الحاوي الكبير، للماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، ت: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 ، -1999م .
15. الدرر السنوية في الأجوبة النجدية ، مجموعة من العلماء ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، ط6 ، 1996م .
16. رسالة الإمام المبجل: أحمد في الصلاة، لأحمد بن صالح الزهراني، 1420هـ.
17. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ.
18. سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ، ت: شعيب الارنؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية ، ط1، 1430 هـ - 2009 م.
19. السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين علي البيهقي، دائرة المعارف العثمانية، ب: ت
20. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، 2001م.
21. شروح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني، شرح: عبدالعزيز ابن باز و محمد بن صالح عثيمين ، القاهرة - دار ابن الجوزي، 2008م .
22. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن

ناصر الناصر، دار الطوق النجاة ، ط1، 1422هـ .

23. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ب.ط.

24. فتاوى نور على الدرب ، محمد بن صالح العثيمين ، رابط الموضوع:

<https://islamqa.info/ar/128635>

25. فتح القدير، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.

26. الفقه على المذاهب الأربعة، للجزيري. عبدالرحمن الجزيري، دار الكتب العلمية-بيروت، ط4، 2011 م.

27. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحى اللكنوى الهندي أبو الحسنات، ت: محمد بدر الدين أبو فراس النعاني، دار الكتاب الإسلامي - مصر، ب:ت.

28. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، لسعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق- سورية، ط2، 1988 .

29. القاموس المحيط،. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 2005م.

30. لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي، دار صادر - بيروت، ب.ت .

31. لقاء الباب المفتوح، لإبن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، [لقاءات كان يعقدها الشيخ بمنزله كل خميس. بدأت في أواخر شوال 1412هـ وانتهت في الخميس 14 صفر، عام 1421هـ] دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية،

<http://www.islamweb.net>

32. المجموع شرح المهذب، للنووي، يحي بنشر بن مري الحوراني النووي، دار العلوم- القاهرة، 1972م.

33. مجموعة الفتاوى، لإبن تيمية، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، ت: عامر الجزار، أنور

الباز، دار الوفاء ، ط3 ، 2005 م .

34. المحلي، لإبن الحزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي القرطبي الظاهري، ت: عبدالغفار سليمان البنداري، دار المكتبة العلمية- بيروت، ط1 ، 2010م.

35. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لإبن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت : محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، - 1996م.

36. المدونة الكبرى، للإمام مالك، رواية الإمام سحنون عن الإمام ابن القاسم، ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط2 ، 2012م

37. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط1، 1995م.

38. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

39. المغني، لإبن القدامة ، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المغني ومعه الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م ،

40. مفردات ألفاظ القرآن، للأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412هـ .

41. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني أبو الفتح، ت: أحمد فتحي محمد ، دار الكتب العلمية، ط2، 1992م .

42. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، ت: أسامة عطابا، ط2، 2012م . دار الغوثاني للدراسات القرآنية-دمشق سورية.

43. معجم المناهي اللفظية ، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة- السعودية، ط3، 1996م.

44. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1 ، 1986م.

45. المذهب في الفقه الإمام الشافعي، للشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمفة، ب.ت.ط.

46. الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والملل والمذاهب والحركات القديمة والمعاصرة، إعداد مكتب التبيان، إشارف عبدالحفيف أبو الخير، دار ابن الجوزي - القاهرة، ط1، 2011م.

نيل الأوطار، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: عصام الدين الصبابي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ - 1993م.

پوخته..

مه به ست لهم توئزبئنه وهيه به رچاوخستن و روونكردنه وهى ماناو تئگه يشتن له چه مكى ئيمامهت و بهها و سهنگى له نوئزدا، له ژئر رؤشنايى نايه تى قورنائى پيرؤز و فهرموودهى شيرين و گووتهى زانايان، وههروهها ئەم توئزبئنه وه نامازه به ترسناكى تؤمه تى فاسق وكافر بوون به سه ر خه لكيدا ده دات، و نافات ليكه وته كانى ده خاته روو.

ههروهك روون و ئاشكرايه لهم كاتانهى دواييدا پاش هه لگيرسانى بيروباوهرى تووند و چينايه تى و رهگه ز په رستى له عيراق، كه ئەمهش له دهرئه نجمدا بووه هؤى تيكدانى شيرازهى كوومه لايه تى، وه بووه هؤى له ناودانى خه لكى بيتاوان و كاويل كردن و به تالان بردنى مال و حاليان و وه درنانيان له زئدى باو و باپيرانيان، هه موو ئەمانه به هؤى دره چوونى وشه يهك بووه له لايه ن كه سيكه وه كه باوهرى و ابووه خوئين و مالى كه سى به رامبه رى بو حه لاله؛ ئەمهش له دهرئه نجمانى نه زانين و تئبئه گه يشتن و تؤمه ت به خشينه وهى هه له، چونكه تؤمه ت به خشينه وهى وشه ي -كوفر- خوئين و مالى ئەو كه سه حه لاله ده كات، وه ليردها هه ست به ترساناكي ئەم هه لخشيكانه ده كه ين؛ كه قاچى چه ندين موسلمانى پيدا هه لخليسكاوه، له كوون و ئيستادا، وه بوئه دركاندى وشه ي فاسق و موبتدع به سه ر پئش نوئز و وتار بيژاندا به بن بنچينه و بنه ما كه شه ر دايئاوه، وه ههروهها به بن گوئيدان به و مهرج و به ربه ستانهى



كه زانايان دياربان كرووه بو حوكمدان به سهر كه سىكدا لهم باره يه وه، له ده ره نه نجامدا كاره ساتىكى
كه وره ي لىده كه ويته وه، له سه ره تادا ده بيته هوى دوور ده كه وتنه وه له نويژى هه ينى و نويژه
به كوومه له كان له دواى ئىمامى مزگه وته كان، وه پاشان برپاردان به كافر و فاسق كردنى ئىمام و
ووتابىژه كان، وه نه مهش روويداوه له زورىنه ي مزگه وته كانى ئىمرؤماندا.

وه لىره دا به نه ركى سه رشانى نه زانم توپژينه وه له سه ره نه م باه ته بكه م، وه ووته ي زانايانى كوون و نه م
سه رده مه بخه مه روو له سه ر نويژه كردن له و دواى ئىمايكى فاسق، وه به لگه و بوچوونى دروستيان
وه ده رخه م، به لكوخواى گه وره بيكاته مايه ي كه لك سوود بؤمان، وه بمانپارىژىت له گووته و كرده وه ي
خراب، كه هه ر نه و خاوه نى برپاره، وه هه ر نه و خاوه ن ده سه لاتى ره هايه به سه ره هه موو شتىكدا هه يه .

Summary..

This research came to clarify and explain the concept of imamah in prayer and its place in the Islamic law, citing the Quranic verses, the prophetic Hadiths, and the scholars' sayings.

It is well known that in recent times after the infighting of doctrinal and doctrinal ideas as well as radical nationalism in Iraq, which led to the corruption of society and the destruction of its people and destruction of destruction and looting and displacement, all because of the word fired by its detractors to others ignorant or falsified, Fermi people infidelity and blood and money , So we feel the danger of this slippery, which is still presented by many Muslims, standing or sitting, newly and old, the release of infidelity and innovation to the imams and preachers without the controls of legitimacy set by the scientists of the conditions and prohibitions, , And then atone for them And their coordination, has occurred in many mosques today ?!

From here I saw the duty to invite me to write this research to clarify the words of the scholars of the Salaf and Khalaf in prayer behind the imam of the abomination, and to present their evidence and the most correct view of it. May God help us and protect us from bad deeds and deeds.